البطالة وأثرها على الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية

الدكتور رافع عارف الحمد الخريشه
Rafekre831@gmail.com

بكالوريوس في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية عام 1982 بتقدير جيد جداً، ثم أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على ماجستير في علم الاجتماع من الجامعة الجديدة للبحوث الاجتماعية (The New School for Social Research) في نيويورك عام 1986 بتقدير امتياز، وماجستير آخر في نفس المجال من جامعة كولومبيا في نيويورك عام 1990 بتقدير امتياز. وفي عام 2008، حصل على درجة دكتوراه الفلسفة في علم الاجتماع من الجامعة الأردنية بتقدير امتياز مع التوصية بنشر الرسالة. على الصعيد المهني، عمل الدكتور رافع كمحاضر متفرغ في كلية الخدمة الاجتماعية في عمان (1983-1982)، ومساعد بحث وتدريس في جامعة كولومبيا (1990-1988)، ثم محاضر متفرغ في جامعة مؤتة قسم علم الاجتماع (1990-1994)، ومدرس في جامعة مؤتة من عام 1994 حتى 2008، وأستاذ مساعد في الجامعة نفسها من عام 2008 حتى 2020، قبل أن يتم ترقيته إلى أستاذ مشارك في أغسطس 2020.

الملخص

سعت الدراسة للكشف عن البطالة وأثرها على الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، تَكوّن مجتمع الدراسة من جميع نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة الكلي (2456) من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، وذلك بالرجوع إلى (إحصائيات دائرة مراكز الإصلاح الأردنية، 2025). تم اختيار عينة ممثلة بالطريقة الطبقية العشوائية من المجتمع الكلي، حيث بلغت عينة الدراسة الفعلية (344) نزيلاً، ونسبتها من المجتمع الكلي (14%). وقد أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للبطالة وأثرها على الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية جاءت بدرجة مرتفعة، وعدم عدم فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مستوى البطالة قبل السجن لصالح عاطل عن العمل تمامًا يليه يعمل بشكل متقطع. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح أقل من ثانوية عامة. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير نوع السلوك الإجرامي لصالح اعتداء مادي. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الظروف الاجتماعية لصالح متزوج ويليها مطلق. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: إجراء دراسات طويلة المدى لفحص تأثير البطالة على الجريمة، يمكن أن توفر الدراسات الطولية التي تتابع تأثير البطالة على الجريمة على مدار فترات زمنية طويلة نتائج أكثر دقة، حيث يختلف تأثير البطالة مع مرور الوقت وقد تتغير أنماط الجريمة بشكل تدريجي.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الجريمة، مراكز الإصلاح.

Unemployment and its Impact on Crime among Inmates of Jordanian Reform Centers

Abstract

This study aimed to examine unemployment and its impact on crime among a sample of inmates from Jordanian reform centers. The study employed a descriptive-analytical approach. The study population consisted of all inmates in Jordanian reform centers, totaling 2,456 individuals, based on statistics from the Jordanian Reform Centers Department (2025). A stratified random sampling technique was used to select a representative sample from the overall population, with the actual sample consisting of 344 inmates, representing 14% of the total population. The results revealed that the mean score for unemployment and its impact on crime among the sample of inmates was

high. No statistically significant differences were found concerning the variable of age. However, statistically significant differences were found regarding the level of unemployment before imprisonment, with those who were completely unemployed showing the highest scores, followed by those who were intermittently employed. Statistically significant differences were also observed for the variable of education level, with those who had less than a high school education showing higher scores. Furthermore, statistically significant differences were found related to the type of criminal behavior, with property crimes being more prominent. Statistically significant differences were also noted concerning social circumstances, with married individuals showing higher scores, followed by those who were divorced. The study concluded with several recommendations, including the need for long-term studies to examine the impact of unemployment on crime. Longitudinal studies that track the impact of unemployment on crime over extended periods would provide more accurate results, as the effect of unemployment may vary over time, and crime patterns may gradually change.

Keywords: Unemployment, Crime, Reform Centers.

مقدمة

تعد البطالة واحدة من أبرز القضايا التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم، حيث تتجاوز آثارها الحدود الاقتصادية والاجتماعية، فهي ظاهرة متعددة الأبعاد لا تعيق النمو الاقتصادي فحسب، بل تؤثر كذلك على النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ومع استمرار العالم في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، وصلت معدلات البطالة في العديد من الدول إلى مستويات مقلقة، مما يبرز الحاجة إلى حلول وتدخلات أكثر فاعلية، بينما يمكن ملاحظة الآثار الفورية للبطالة في شكل صعوبات مالية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي للفرد والواحد، فإن التأثيرات طويلة المدى تكون أكثر عمقًا، حيث تؤثر على الاستقرار الاجتماعي بشكل عام.

وقد عرف صديق (2022) البطالة بأنها حالة اقتصادية تحدث عندما يكون الأفراد القادرون على العمل والراغبون في العمل غير قادرين على إيجاد وظائف، أو هي كما أشار سيد (2020) بأنها نسبة الأشخاص في القوة العاملة الذين لا يعملون، بالرغم من استعدادهم للعمل في وظائف حالما تتاح لهم الفرصة،

إن الجوهر الأساس والرئيس لمشكلة البطالة يكمن في نقص الوصول إلى وظائف مستقرة ومدفوعة الأجر، هذا النقص هو ما يقود للبطالة، والذي يؤدي إلى العديد من العواقب الاقتصادية، بما في ذلك زيادة الفقر، وتفاقم عدم المساواة، وتدهور مستوى الحياة بشكل عام للأفراد والأسر، ولا يمكن التقليل من التأثيرات النفسية للبطالة، حيث قد يعاني الأفراد من مشاعر الفشل والعار والقلق، مما يؤثر على صحتهم النفسية وإحساسهم بالدونية بذاتهم، وهذا يوجد حلقة نفسية مفرغة حيث كلما طالت مدة البطالة، زادت التحديات الشخصية والاجتماعية، مما يعزز شعورهم بالعزلة واليأس (بدر، 2018).

ويذكر عامر (2019) أن آثار البطالة تتجاوز المشاكل الفردية، ففي المجتمعات التي يعاني فيها العديد من الأشخاص من البطالة، يمكن أن يكون لها تأثيرات جماعية شديدة على التماسك الاجتماعي، قد يبدأ الناس في

الشـعور بالانفصـال عن الأنظمة الاجتماعية التي من المفترض أن تدعمهم، مثل برامج الرعاية الاجتماعية، والنظم التعليمية، والخدمات الصحية، هذا الشعور بالغربة قد يولد مشاعر الاستياء والإحباط، وأحيانًا الغضب تجاه المؤسسات الحكومية وبقية أفراد المجتمع، وعندما لا يتم التعامل مع هذا الاستياء، قد يؤدي ذلك إلى تآكل الثقة الاجتماعية وارتفاع الاضطرابات الاجتماعية، مما يساهم في تقويض استقرار المجتمعات.

إضـافة إلى ذلك، تعتبر البطالة عاملًا رئيسـيًا في زيادة السـلوكيات الإجرامية داخل المجتمعات، فقد أظهرت الدراسـات كدراسـة عبدالكريم (2021) ودراسـة الزروق (2020) أن هناك علاقة كبيرة بين ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الجرائم بمختلف أنواعها، ومع ازدياد اليأس والضـغوط المالية، قد يلجأ البعض إلى الأنشـطة غير القانونية كوسـيلة للبقاء على قيد الحياة، سـواء كانت السـرقة أو تجارة المخدرات أو غيرها من الأنشـطة الإجرامية، فإن الإغراء بالحصـول على المال بسـرعة قد يكون حلًا مغريًا لأولئك الذين يشـعرون بعدم وجود خيارات أخرى، تصـبح هذه العلاقة بين البطالة والجريمة أكثر وضـوحًا في المناطق التي تشـهد محدودية في الفرص الاقتصادية والفرص الاجتماعية.

كما يشـير بلنشـور واسـواد (Blanchflower & Oswald, 2024) إلى أن العلاقة بين البطالة والجريمة ليست اقتصـادية فحسـب، بل تشـمل أيضًـا أبعادًا نفسية واجتماعية، ففقدان الوظيفة غالبًا ما يعني فقدان المكانة الاجتماعية، مما يؤدي إلى مشاعر العجز والإحباط، بالنسبة للكثيرين، لا تعتبر الوظيفة مجرد وسيلة للحصول على دخل، بل هي جزء أسـاسـي من هويتهم، وعندما تُسـحب هذه الهوية، قد يحدث انهيار في المعايير الاجتماعية، ويصـبح الأفراد أكثر اسـتعدادًا للانخراط في أنشـطة يعتبرونها غير مقبولة سـابقًا، في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي البطالة إلى شـعور بالعدمية، حيث يعتقد الأفراد أن القوانين المجتمعية لم تعد تطبق عليهم.

تؤدي هذه التغيرات في التفكير إلى تطبيع خطير للجريمة، خصوصًا بين الأفراد الأصغر سنًا الذين قد يكونون أكثر عرضـة للتأثيرات السـلبية، فالشـباب العاطلون عن العمل، على وجه الخصـوص، معرضـون للانحراف نحو السلوكيات الإجرامية، لأنهم يفتقرون إلى القدوة الإيجابية والأنشطة البناءة التي يمكن أن توفرها الوظيفة والتعليم، ومع غياب هيكلية وروتين العمل، قد يلجأ هؤلاء الشـباب إلى الأنشـطة غير القانونية لملء الفراغ الذي تتركه البطالة، وتفاقم هذه المشـكلة حقيقة أن معدلات البطالة بين الشـباب غالبًا ما ترتبط بمسـتويات منخفضة من التعليم وتطوير المهارات، مما يجعل من الصعب عليهم العثور على وظائف قانونية في المستقبل (Levitt, 2020).

في هذا الجانب، تصـبح العلاقة بين البطالة والجريمة مشـكلة دورية، فعندما ينخرط المزيد من الأفراد في السـلوك الإجرامي، يتم الضـغط على وكالات إنفاذ القانون، ويزداد العبء على النظام القضـائي، هذا لا يزيد من خطر الأذى على المجتمع فحسـب، بل يضـغط أيضًـا على الموارد المحدودة، مما يخلق حلقة مفرغة حيث يعزز كل من الجريمة والبطالة الآخر، هذا الوضـع يخلق بيئة تتآكل فيها درجة الأمان الشـخصـي داخل المجتمعات، مما يجعل من الصـعب معالجة الأسـباب الجذرية لكل من الجريمة والبطالة (Sampson & Laub, 1993).

إن معالجة العلاقة المعقدة بين البطالة والجريمة تتطلب نهجًا متعدد الأبعاد، يجب على صانعي السياسات أن يدركوا العلاقة العميقة بين هذين الموضوعين ويعملوا على تنفيذ حلول تتجاوز مجرد خلق فرص عمل، يجب أن تشمل التدخلات الفعّالة أيضًا أنظمة الدعم الاجتماعي التي تعالج الأبعاد النفسية والاجتماعية للبطالة، مثل خدمات الصحة النفسية، وبرامج التدريب المهني، والمبادرات التي تعزز المشاركة المجتمعية، علاوة على ذلك، يجب أن تأخذ استراتيجيات الحد من الجريمة في الاعتبار الأسباب الأساسية مثل الفقر وعدم المساواة، التي تزداد حدتها مع ارتفاع معدلات البطالة.

مشكلة الدراسة

من خلال تجربة الباحث كعضو هيئة تدريس في تخصص علم الجريمة، بالإضافة إلى اطلاعه على العديد من القضايا المتعلقة بالمعتقلين في السجون الأردنية، فقد لاحظ أن البطالة تلعب دورًا كبيرا في تحفيز العديد من السلوكيات الإجرامية التي يرتكبها النزلاء، إذ يظهر من خلال العديد من الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال كدراسة لانكويست (Lundqvist, 2021) ودراسة ((Brottsförebyggande radet, 2020 أن الأشخاص الذين يعانون من البطالة والفقر يصبحون أكثر عرضة للانخراط في الأنشطة الإجرامية كوسيلة للنجاة أو كتعويض عن الحرمان المالي.

وفي زيارة الباحث لبعض السجون الأردنية، التقى بالعديد من النزلاء الذين أقروا بأن أسباب دخولهم السجن تتعلق ارتباطًا مباشرًا بالضغوط الاقتصادية، حيث عجزوا عن تأمين احتياجاتهم الأساسية، مما دفعهم للجوء إلى السرقات أو التورط في نشاطات غير قانونية.

تدعم العديد من الدراسات هذا الواقع، حيث أظهرت دراسة الخريشة (2021) أن البطالة من أبرز العوامل التي تؤدي إلى زيادة السلوكيات الإجرامية في المجتمعات، وخاصة بين الفئات الشابة، كما أشارت دراسة (Schleimer et al., 2022) إلى أن معدلات الجريمة في السجون تكون أكثر ارتفاعًا بين النزلاء الذين يواجهون صعوبة في تأمين فرص عمل، كما أوصت دراسة (Agnew & Brezina, 2019) بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تركز على العلاقة بين البطالة والجريمة داخل السجون، نظرًا للأثر الكبير الذي تحدثه البطالة في التأثير على سلوك النزلاء وإعادة تأهيلهم، إضافة إلى ذلك، أكدت دراسة (Sampson & Laub, 2022) على ضرورة تبني برامج تأهيلية تستهدف النزلاء العاطلين عن العمل للحد من احتمالية عودتهم إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم.

إن الجديد الذي ستقدمه هذه الدراسة يكمن في التركيز على تحليل ميداني معمق للعلاقة بين البطالة والجريمة داخل السجون الأردنية، وهو ما لم يُتناول بشكل كافٍ في الدراسات السابقة التي غالبًا ما ركزت على البطالة كعامل عام في المجتمعات، دون التعمق في تأثيرها داخل بيئة السجون، من خلال هذه الدراسة، ستتمكن من تقديم تحليل مباشر لتجربة النزلاء في السجون الأردنية، مما يتيح فهمًا أعمق لآرائهم وتجاربهم الشخصية حول دور البطالة في انخراطهم في الأنشطة الإجرامية، ما سيسهم في توضيح مدى تأثير البطالة كعامل رئيسي في تزايد الجريمة.

إن الدافع الرئيس وراء هذه الدراسة وبصفة الباحث خبير في علم نفس الجريمة فهو الحاجة الملحة لفهم هذه العلاقة بشكل أكثر تحديدًا في المجتمع الأردني، خاصة في ظل تزايد معدلات البطالة في السنوات الأخيرة وتداعياتها على الأفراد داخل السجون، بتهدف تقديم توصيات عملية تدعم السياسات والإجراءات التي تحد من تأثير البطالة على الجريمة في السجون، وتساهم في تعزيز برامج التأهيل والاندماج الاجتماعي للنزلاء بعد الإفراج عنهم، مما يفتح المجال لمستقبل أكثر استقرارًا لهم وللمجتمع ككل.

أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بحسب اجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي، الظروف الاجتماعية؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

- الكشف عن أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم.
- التعرف إلى مدى إمكانية إيجاد فروق ذات دلالة احصائية بحسب إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي، الظروف الاجتماعية.

أهمية الدراسة

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من:

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في إضافة قيمة معرفية جديدة لفهم العلاقة بين البطالة والجريمة ضمن المجتمع الأردني، فالدراسات السابقة تناولت البطالة كعامل من عوامل الجريمة في مجتمعات مختلفة، لكن هذه الدراسة تركز على دراسة تلك العلاقة داخل السجون الأردنية بشكل خاص، مما يساهم في تطوير الفهم الأكاديمي للظواهر الإجرامية في بيئة السجون التي تتميز بخصوصية اجتماعية ونفسية، من خلال هذه الدراسة، يمكن إثراء النظرية المتعلقة بعلم الجريمة بتوسيع نطاق البحث ليشمل العوامل الاقتصادية كالبطالة،

وكيفية تأثيرها على سلوك الأفراد داخل مراكز الإصلاح، كما تسلط الضوء على أهمية تطوير نظرية مدمجة تشـرح العلاقة بين الوضـع الاقتصـادي، وتأثير البطالة على الخيارات الإجرامية، مما يمكن أن يسـهم في تحسين الفهم الأكاديمي للآليات التي تقود الأفراد نحو الجريمة.

الأهمية العملية والتطبيقية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في سعيها لتقديم حلول واقعية للمشاكل التي يواجهها النزلاء في السجون الأردنية الذين يعانون من البطالة، من خلال تحديد العلاقة المباشرة بين البطالة والجريمة، كما ستساعد هذه الدراسة في توجيه الاهتمام إلى ضرورة توفير شبكة دعم اجتماعي أكثر شمولية للنزلاء لتقليل تأثير البطالة على سلوكهم الإجرامي، مما يعزز من استقرار المجتمع بشكل عام.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

اشتملت الدراسة على المصطلحات والتعريفات الإجرائية الآتية:

البطالة: هي حالة اقتصادية تحدث عندما يكون الأفراد القادرون على العمل والراغبون فيه غير قادرين على إيجاد وظائف مناسبة لهم(Chamberlin, 2020) . **وتعرف إجرائيًا**: هي الدرجة الكلية التي حصل عليها أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة التي أعدت خصيصًا لهذه الدراسة.

الجريمة: هي تصرفات أو أفعال تنتهك القوانين المعمول بها في المجتمع، وتؤدي إلى تعرض الأفراد للمسائلة القانونية والعقوبات، **وتعرف إجرائيًا**: هي الدرجة الكلية التي حصل عليها أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة التي أعدت خصيصًا لهذه الدراسة (القريشي، 2022).

مراكز الإصطلاح: هي مؤسسات تربوية وتأديبية وتدريبية تهدف إلى إعادة تأهيل الأفراد الذين ارتكبوا جرائم، وذلك من خلال برامج إصلاحية تهدف إلى تقويم سلوكهم وإعادة دمجهم في المجتمع بعد انقضاء فترة عقوبتهم (الهوارنة، 2019). **وتعرف إجرائيًا**: هم أفراد عينة الدراسة من نزلاء بعض مراكز الإصلاح الأردنية مركز إصلاح (سواقة)، ومركز إصلاح (الجويدة).

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الحدود الموضوعية للدراسة على (البطالة وأثرها على الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية).

الحدود البشرية: اشتملت الحدود البشرية على عينة من نزلاء بعض مراكز الإصلاح الأردنية والذين يقدر عددهم بـ (344) نزيل.

الحدود المكانية: اقتصرت الحدود المكانية للدراسة على مركز إصلاح (سواقة)، ومركز إصلاح (الجويدة).

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في العام (2025)، تحديدًا في الفصل الدراسي الثاني منه.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

سعت دراسة اندرسون (Andresen ،2024) للكشف عن البطالة والناتج المحلي الإجمالي والجريمة: أهمية القياسات المتعددة للاقتصاد إن العلاقة بين البطالة والجريمة معقدة وتتكون من آليتين مستقلتين ومتضادتين: تأثير الدافع وتأثير الوصاية/الفرصة. وقد طرح كانتور ولاند (1985) نموذجًا يجمع بين هذين التأثيرين ووجدا أن الوصاية/الفرصة تهيمن على الدافع. ويشكك العمل الأخير في هذه النتيجة واستخدام البطالة لقياس الأداء الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، يستخدم بعض هذا البحث الجديد مقياسًا مباشرًا للاقتصاد على مستوى الولايات المتحدة - الناتج المحلي الإجمالي للدولة، على سبيل المثال. في هذه المقالة، يتم التحقيق في العلاقة بين الجريمة والأداء الاقتصادي باستخدام البطالة والناتج المحلي الإجمالي ونهج النمذجة الهجين والمقاطعات الكندية كوحدة للتحليل. وقد وجد أن كلًا من البطالة والناتج المحلي الإجمالي مهمان للجريمة، وأن الوصاية/الفرصة تفسر نتائج أكثر من الدافع، وأن قوة أي من التأثيرين تعتمد على نوع الجريمة الذي يتم تحليله.

كما سعت دراسة سيمر وآخرون (Schleimer et al. ،2022) لدراسة البطالة والجريمة في المدن الأمريكية خلال جائحة فيروس كورونا، فقد ارتفعت معدلات البطالة والعنف خلال جائحة فيروس كورونا في الولايات المتحدة، ولكن لم تبحث أي دراسات على حد علمنا في ارتباطهما. وباستخدام بيانات 16 مدينة أمريكية من يناير 2018 إلى يوليو 2020، كانت نسبة السكان في الدراسة البالغين العاطلين عن العمل أعلى بنسبة 8.1 نقطة مئوية من المتوقع، في المتوسط. وارتبطت الزيادات في البطالة بزيادات في العنف بالأسلحة النارية والقتل. على سبيل المثال، قمنا بتقدير زيادة متوسطة قدرها 3.3 حادثة عنف باستخدام الأسلحة النارية (95% CI: − 0.2، 6.7) و2.0 جريمة قتل (95% CI: − 0.2، 3.9) لكل مدينة-شهر من مارس إلى يوليو 2020 إذا شهدت جميع المدن أعلى مستوى لها مقارنة بالمستوى الملحوظ للبطالة. لم يكن هناك ارتباط بين البطالة والاعتداء المشدد أو أي جريمة استحواذية. تشير النتائج إلى أن الارتفاع الحاد في البطالة أثناء الوباء ربما ساهم في زيادة العنف باستخدام الأسلحة النارية والقتل، ولكن ليس الجرائم الأخرى. هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول آليات الارتباط والتعميم والعوامل المعدلة.

فيما سعت دراسة الخريشة (2021) التعرف إلى أثر البطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من 235 نزيل. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للبطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء المراكز الإصلاحية في المجتمع الأردني، وبينت النتائج أن البحث عن العمل والانتظار للحصول عليه لفترات طويلة من أهم العوامل المؤثرة على ارتكاب الجريمة. فقد أظهرت النتائج أن نزلاء المراكز الإصلاحية قبل انخراطهم بالجريمة كانوا يعانون من جملة من المشاكل، والتي منها صعوبة وعدم القدرة على الحصول على عمل وما يترتب على ذلك من مشاكل مادية ونفسية واجتماعية.

وهدفت دراسة لانكفسن (Lundqvist ،2021) للكشف عن العلاقة بين بين البطالة والجريمة من خلال فحص التباين الكبير في البطالة في السويد بين عامي 2007 و2017. في هذه الورقة، أستخدم مجموعة بيانات لوحة تتكون من 3190 ملاحظة على 290 بلدية. يعمل التباين في البطالة كوكيل للأحداث الاقتصادية الكلية. تشير النتائج في أفضل الأحوال إلى وجود تأثير ضعيف للبطالة على الجرائم العنيفة وعدم وجود تأثير للبطالة على جرائم الممتلكات وهو ما يتعارض مع نظرية الجريمة الراسخة.

هدفت دراسة عبدالكريم (2021) إلى فحص العلاقة بين البطالة والجريمة وذلك بالاعتماد على البيانات الرسمية خلال السنوات: 2001 م – 2006 م – 2007 م – 2012 م – 2013 م، وباستخدام أسلوب التحليل الكمي لاختبار فروض الدراسة. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية جوهرية وقوية بين البطالة والجريمة في ليبيا، فالمناطق التي يرتفع فيها عدد العاطلين عن العمل هي ذات المناطق التي ترتفع فيها أعداد الجريمة، والعكس بالنسبة للمناطق التي يقل فيها حجم البطالة تشهد أيضا انخفاضا في حجم الجريمة. وباستثناء سنة 2001 م التي كانت العلاقة بين البطالة والجريمة فيها طردية جوهرية، فإن العلاقة في بقية السنوات المدروسة كانت طردية قوية، مما يؤكد تأثير البطالة الفعال على حدوث الجريمة في ليبيا. إن التركيز على التنمية المكانية والاهتمام باستراتيجية المشروعات الصغيرة، ونشر الوعي بين الشباب بأهمية العمل في القطاع المهني والحرفي سوف يسهم في تقليص حجم البطالة، وبالتالي التخفيف من حدة انتشار الجريمة في ليبيا.

وهدفت دراسة العنزي (2016) التعرف إلى أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الطلبة في جامعة مؤتة. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. تكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة مؤتة المنتظمين بالدراسة لمرحلة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه خلال الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي 2014/ 2015 م، والبالغ عددهم نحو (18188) طالباً وطالبة، وتكونت عينة الدراسة من (134) طالب وطالبة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن من أهم آثار البطالة على الأفراد في المجتمع: زيادة معدلات ارتكابهم للجرائم والسلوكيات المنحرفة بشكل عام، أما آثار البطالة على المستوى الأسري تتمثل في: تعرض الأبناء في الأسرة للانحراف الأخلاقي، وتعرض الأزواج في الأسرة للانحرافات الأخلاقية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتفاوت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين البطالة والجريمة في نتائجها وطرق تحليلها، مما يعكس التباين في السياقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المختلفة. على سبيل المثال، دراسة أندرسون (2024) تبرز أهمية استخدام مقياس شامل للأداء الاقتصادي مثل الناتج المحلي الإجمالي في تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة، مؤكدة على أن الوصاية والفرصة تساهم أكثر من الدافع في تفسير العلاقة بين البطالة والجريمة. بالمقابل، تتعلق دراسة سيمر وآخرون (2022) بتأثير البطالة خلال جائحة كورونا على ارتفاع معدلات العنف باستخدام الأسلحة النارية والقتل في المدن الأمريكية، ولكنها تشير إلى عدم وجود ارتباط مع أنواع أخرى من الجرائم. أما دراسة الخريشة (2021) فتؤكد وجود تأثيرات ملحوظة للبطالة على ارتكاب الجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، مما يعكس انعدام الفرص والتحديات الاقتصادية والاجتماعية. في حين تقدم **دراسة** عبدالكريم (2021) في ليبيا ارتباطًا طرديًا بين البطالة والجريمة، حيث تتصاعد الجريمة في المناطق ذات البطالة المرتفعة. وبالرغم من النتائج المتفاوتة لهذه الدراسات، تركز جميعها على أهمية البطالة

كعامل مسهم في الجريمة، ولكن من زوايا وأساليب بحثية مختلفة.

في المقابل، **الدراسة الحالية** التي تناولت البطالة وأثرها على الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية تميزت بإجراء تحليل متخصص على عينة معينة وهي نزلاء المراكز الإصلاحية، مما يعكس التأثير المباشر للبطالة على هؤلاء الأفراد في سياق معين. كما تميزت بتوسيع نطاق تحليل المتغيرات مثل العمر، والمستوى التعليمي، ونوع السلوك الإجرامي، لتوفير بيانات أكثر دقة حول كيفية تأثير البطالة على الجريمة ضمن هذا السياق. وعلى الرغم من أنها تتفق مع بعض النتائج التي أظهرتها الدراسات السابقة، إلا أنها تقدم إجابة أكثر تحديدًا للواقع الأردني وتساهم في بناء قاعدة معرفية لتحسين السياسات والبرامج الاجتماعية.

الطريقة والاجراءات

منهجية الدراسة

لتحديد البطالة وأثرها على الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية أستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، القائم على جمع البيانات من عينة الدراسة وتحليلها، وقد اختار الباحث هذا المنهج كونه أكثر ملائمةً لطبيعة الدراسة، ولتحقيق أهدافها والإجابة عن أسئلتها.

مجتمع الدراسة

تَكوّن مجتمع الدراسة من جميع نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، حيث بلغ عدد مجتمع الدراسة الكلي (2456) من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية، وذلك بالرجوع إلى (إحصائيات دائرة مراكز الإصلاح الأردنية، 2025).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة ممثلة بالطريقة الطبقية العشوائية من المجتمع الكلي، حيث بلغت عينة الدراسة الفعلية (344) استبانة، ونسبتها من المجتمع الكلي (14%)، والجدول الآتي يعرض توزيع العينة وفقاً للمتغيرات: (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي، الظروف الاجتماعية).

جدول (1): توزيع العينة وفقاً للمتغيرات: العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي، الظروف الاجتماعية.

المتغير الديمغرافي	التقسيم	العدد	النسب المئوية
العمر	25-20	55	%16.0
	30-26	139	%40.4
	أكثر من ثلاثين	149	%43.6
مستوى البطالة قبل السجن	عاطل عن العمل تماماً	198	%57.6
	يعمل بشكل متقطع	95	%27.6
	يعمل	50	%14.8
المستوى التعليمي	غير متعلم	185	%53.8
	أقل من ثانوية عامة	124	%36.0
	بكالوريوس فأعلى	34	%10.2

نوع السلوك الإجرامي	إعتداء مالي	198	%57.6
	اعتداء جسدي	145	%42.4
الظروف الاجتماعية	متزوج	53	%15.4
	اعزب	185	%53.8
	مطلق	105	%30.8
العدد الكلي		**344**	**%100**

بما يتعلق بوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، يتضح من الجدول السابق ما يلي: **متغير العمر:** تشكل نسبة (اكثر من 30 عاما) (43.6%) من العينة وبتكرار بلغ (149) منسقة، في حين بلغ عدد (30-26) (139) منسقاً وبنسبة بلغت (40.4%) فيما بلغ عدد (25-20) (55) وبنسبة(16%)، **متغير مستوى البطالة قبل السجن:** كانت النسبة الأكبر عاطل عن العمل تماماً التي بلغت (57.6%) وبتكرار قدره (198)، تلتها يعمل بشكل متقطع وقد بلغت (27.6%) وبتكرار بلغ (95)، ثم تلتها يعمل بعدد (50) ونسبة (14.8%)، **متغير المستوى التعليمي:** النسبة الأكبر كانت غير متعلم وقد بلغت (53.8%) وبتكرار بلغ (185)، تلتها نسبة أقل من ثانوية عامة وقد بلغت (36.0%) وبتكرار بلغ (124)، في حين كانت النسبة الأقل لبكالوريوس فأعلى وقد بلغت (10.2%) وبتكرار قدره(34)، **متغير نوع السلوك الإجرامي:** النسبة الأكبر كانت للإعتداء مالي وقد بلغت (57.6%) وبتكرار بلغ (198)، في حين كانت النسبة للاعتداء جسدي وقد بلغت (42.4%) وبتكرار قدره(145)، **متغير الظروف الاجتماعية:** النسبة الأكبر كانت للاعزب وقد بلغت (53.8%) وبتكرار بلغ (185)، تلتها مطلق وقد بلغت (30.8%) وبتكرار بلغ (105)، في حين كانت النسبة الأقل متزوج (15.4%) وبتكرار قدره(53).

أداة الدراسة

تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) والتي تتكون من قسمين أقسام، القسم الأول: البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، والقسم الثاني: لقياس أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم وقد استند الباحث في تطوير أداة الدراسة على الأدب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، وبعض أدوات القياس التي اعتمدت في الدراسات السابقة والمرتبطة بموضوع الدراسة الحالية كدراسة الخريشة (2021) ودراسة عبدالكريم (2022). وقد تم تحديد مجالات الاستبانة وتحديد الفقرات المرتبطة بمتغيرات ومجالات الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق الأداة تم إعتماد طريقة الصدق الظاهري، وطريقة صدق الإتساق الداخلي، وذلك على النحو الآتي:

1- الصدق الظاهري: (صدق المحكمين)

يعد الهدف من هذا الإجراء هو الحصول على إتفاق المحكمين على الفقرات، ومدى صلتها بموضوع البحث، والخاصية المراد قياسها، إذ أن الصدق الظاهري يمثل الطريقة المرجحة للتأكد من الصدق المنطقي

للأداة، حيث تم عرض فقرات الأداة على مجموعة من أصحاب الخبرة والإختصاص، والذين لهم صلة بموضوع البحث، وذلك لتقدير مدى تمثيلها، وقياسها للصفة المراد قياسها.

وقد بلغ عدد المحكمين (10) محكمًامن أصحاب الخبرة، والإختصاص، في مجال علم الجريمة وعلم نفس الجريمة من أساتذة الجامعات الأردنية، وقد تم الطلب من الخبراء بإستفتاء مدى إنتماء العبارة للمجال، أو البعد الذي تقيسه، حيث تم الأخذ بمقترحاتهم، وتعديلاتهم اللازمة حول فقرات مجالات أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم، ونتيجة لهذا الإجراء فقد تم التوصل إلى (31) فقرة تقيس أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم.

صدق البناء:

للتأكد من صدق أداة الدراسة فقد قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية تكونت من (30) نزيلاً من نزلاء مراكز الاصلاح من خارج عينة الدراسة ومن المجتمع نفسه، وتم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات، والأداة ككل، وفقاً لفقرات أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم ، والجدول (2) يوضح نتائج ذلك.

جدول (2) معاملات الارتباط للاتساق الداخلي بين كل فقرة من فقرات أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم والدرجة الكلية للمجال

رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال	رقم الفقرة	معامل الارتباط مع المجال
1	.93**	11	.94**	21	.94**
2	.91**	12	.86**	22	.89**
3	.89**	13	.96**	23	.90**
4	.86**	14	.88**	24	.92**
5	.87**	15	.91**	25	.89**
6	.90**	16	.95**	26	.94**
7	.87**	17	.91**	27	.96**
8	.75**	18	.90**	28	.93**
9	.93**	19	.88**	29	.95**
10	.68**	20	.92**	30	.93**
				31	.94**

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول (2) أن معاملات اتساق العبارات قد وقد تراوحت معاملات ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية للمقياس ما بين (0.96-0.68) والجدول السابق يبين ذلك.

ثبات الاداة

للتأكد من ثبات أداة الدراســة، فقد تم التحقق بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-retest) بتطبيق المقياس، وإعادة تطبيقه بعد أسبوعين على مجموعة من خارج عينة الدراسة ومن المجتمع نفسه، مكوّنة من (30) نزيلا من نزلاء مراكز الاصلاح، ومن ثم تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين تقديراتهم في المرتين إذا بلغ (0.90)، وتم أيضاً حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي حسب معادلة كرونباخ ألفا، إذا بلغ (0.82)، واعتبرت هذه القيم ملائمة لغايات هذه الدراسة.

تصحيح المقياس

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي وتم ترميز بدائله الخمسة لتكون على النحو الآتي: (1= موافق بدرجة قليلة جداً)، (2=موافق بدرجة قليلة)، (3=موافق بدرحة متوســـطة)، (4=موافق بدرجة كبيرة)، (5=موافق بدرجة كبيرة جداً)، وتم تصحيح المقياس احصائياً باستخدام المعادلة الآتية:

طول الفئة= (اقل قيمة في المقياس – أعلى قيمة في المقياس)/ 3

طول الفئة= (5-1)/3= 1.33، وعليه تصــنف المتوســطات الحســابية كما يلي: **الدرجة المرتفعة:** تزيد قيم المتوسطات الحسابية عن (3.68)، **الدرجة المتوسطة**: تتراوح قيم المتوسطات الحسابية ما بين (2.34-أقل من 3.68)، **الدرجة المنخفضة**: تقل فيه قيم المتوسطات الحسابية عن (2.34).

متغيرات الدراسة:

تتضمن الدراسة المتغيرات التالية:

المتغيرات التابعة: وتتمثل بالآتي: أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم

المتغيرات المستقلة: وتتمثل بالآتي: **العمر:** وله ثلاث فئات (25-20) (30-26) (أكثر من 30).، متغير **مستوى البطالة قبل السجن**: وله ثلاث فئات (عاطل عن العمل تمامًا) (يعمل بشكل متقطع) (يعمل)، متغير **المستوى التعليمي**: وله ثلاثة فئات (غير متعلم)(أقل من ثانوية عامة) (10 بكالوريوس فأعلى)، متغير **نوع السلوك الإجرامي**: وله فئتان (اعتداء مادي)(اعتداء جسدي)، متغير **الظروف الاجتماعية**: وله ثلاثة فئات (متزوج)(اعزب) (مطلق)

إجراءات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى النتائج المطلوبة، تم إتباع الإجراءات الآتية: الحصول على خطاب رسمي من إدارة هيئة السجون في مراكز الإصلاح الأردنية لتسهيل مهمة الباحث في تطبيق أداة الدراسة، إعداد أداة الدراسة، وتطبيقها على العينة الإستطلاعية، للتحقق من الصدق، والثبات، تطبيق أداة الدراسة على

أفراد العينة الفعلية، معالجة البيانات إحصائياً بإستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS)،وتفسيرها، ومناقشتها، وكتابة التوصيات.

المعالجة الإحصائية:

للوصول إلى نتائج الدراسة، وتحقيق أهدافها، والإجابة عن أسئلتها، تم إستخدام الأساليب الإحصائية التالية: معامل إرتباط "بيرسون" لحساب صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة، وإستخدام معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات أداة الدراسة، إستخدام التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والنسب المئوية، للإجابة عن السؤال الأول، تم إستخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في تقديرهم وذلك للإجابة عن السؤال الثاني

نتائج الدراسة

أولاً : النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بالآتي: تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لكل فقرة من فقرات أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم، وفقاً لاستجابات أفراد عينة الدراسة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية كما تم ترتيبها تنازلياً حسب متوسطاتها الحسابية، والجدول(3) يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	أعتقد أن البطالة هي سبب رئيس لارتكاب الجريمة.	3.80	.90	مرتفع
2	2	أظن أن البطالة تجعل الأفراد أكثر عرضة لارتكاب السرقات.	3.79	1.03	مرتفع
2	3	أعتقد أن البطالة تزيد من الإحساس باليأس في المجتمع.	3.79	0.90	مرتفع
2	4	أعتقد أن الوضع الاقتصادي السيئ يعزز من السلوك الإجرامي.	3.79	1.01	مرتفع
5	5	تزيد البطالة من صعوبة الحصول على تعليم جيد.	3.78	0.94	مرتفع
5	6	أواجه صعوبة في توفير احتياجاتي بسبب البطالة.	3.78	0.95	مرتفع
7	7	أرى أن قلة الفرص الوظيفية تؤدي إلى زيادة الجريمة في المناطق الفقيرة.	3.77	0.94	مرتفع

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
7	8	تساهم البطالة في زيادة ظاهرة التسول.	3.77	0.94	مرتفع
7	9	تساهم البطالة في زيادة النزاعات الأسرية.	3.77	0.98	مرتفع
7	10	تعزز البطالة من ظاهرة المخدرات.	3.77	0.93	مرتفع
7	11	تحفز البطالة على اللجوء إلى السرقات.	3.77	0.91	مرتفع
12	15	تزيد البطالة من الضغوط النفسية.	3.76	0.95	مرتفع
13	13	أرى أن البطالة تساهم في تفشي القيم السلبية مثل العنف.	3.75	0.94	مرتفع
14	16	أعتقد أن البطالة تقود إلى تفشي الجريمة في المجتمع بشكل عام.	3.74	1.01	مرتفع
14	25	تزيد البطالة من العنف ضد النساء.	3.74	0.94	مرتفع
16	12	أرى أن النزلاء الذين يعانون من البطالة أكثر عرضة للإدمان على المخدرات.	3.73	0.94	مرتفع
16	14	أظن أن البطالة تساهم في خلق بيئة اجتماعية غير مستقرة.	3.73	0.94	مرتفع
16	17	تسهم البطالة في قلة فرص العمل القانوني	3.73	0.99	مرتفع
19	18	تؤدي البطالة إلى تزايد الشعور بالعجز بين الشباب.	3.72	0.91	مرتفع
19	19	أعتقد أن البطالة تزيد من التوتر والصراع داخل الأسر.	3.69	0.95	مرتفع
21	20	أعتقد أن البطالة تزيد من احتمالية ارتكاب الجرائم الاقتصادية مثل الاحتيال.	3.68	0.94	مرتفع
22	21	تسبب البطالة في تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية	3.67	1.03	متوسط
23	22	أعتقد أن البطالة تجعل الفرد يشعر بيأس من المستقبل.	3.62	1.02	متوسط
24	23	تؤدي البطالة إلى تزايد الانتحار بين الأفراد المهمشين.	3.60	0.94	متوسط
25	24	اعتقد أن الهجرة من الأرياف للمدينة زادت من معدل البطالة.	3.58	0.94	متوسط
26	26	تساهم البطالة في ارتفاع حالات الهجرة غير الشرعية.	3.56	0.92	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
27	27	أعتقد أن البطالة تساهم في تقليل الفرص المستقبلية للنزلاء بعد إطلاق سراحهم.	3.53	0.99	متوسط
28	28	أعتقد أن توفير فرص عمل للنزلاء سيساهم في إعادة تأهيلهم بشكل أفضل.	3.51	1.03	متوسط
29	29	أعتقد أن البطالة تؤدي إلى اضطرابات في العلاقات الأسرية للأفراد.	3.48	0.98	متوسط
30	30	تساهم البطالة في ازدياد مشاعر الكراهية تجاه الآخر.	3.45	0.98	متوسط
31	31	أعتقد أن البطالة تجعل النزلاء أكثر عرضة للعودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم.	3.40	1.19	متوسط
أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم			3.68	90.5	عالية

يبين الجدول (3) ترتيب الفقرات العام لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهموفقاً للمتوسطات الحسابية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة، من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية ، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المجال ما بين (3.80-3.40)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على " أعتقد أن البطالة هي سبب رئيس لارتكاب الجريمة. " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.80)، بينما جاءت الفقرة رقم (31) ونصها "أعتقد أن البطالة تجعل النزلاء أكثر عرضة للعودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.66)، كما أشارت النتائج إلى أن المتوسط الحسابي الكلي لفقرات أثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم بلغ (3.68) وبمستوى مرتفع.

يمكن عزو هذه النتيجة إلى أن البطالة كما أشار صديق (2022) تمثل أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة الجريمة، كما يراها نزلاء مراكز الإصلاح في الأردن. فقد أظهرت عينة الدراسة أن البطالة تؤدي إلى العديد من الآثار النفسية والاجتماعية التي تدفع الأفراد إلى ارتكاب الجرائم. على سبيل المثال، اعتبر المشاركون أن البطالة تشكل سببًا رئيسيًا للجريمة، حيث يعزز الإحساس باليأس والعجز عن توفير الاحتياجات الأساسية، مما يدفع الأفراد إلى الانخراط في أنشطة إجرامية مثل السرقة والتسول. كما أظهرت النتائج أن البطالة تزيد من الضغوط النفسية وتفاقم النزاعات الأسرية، وهو ما يشير إلى التأثير السلبي للبطالة على الاستقرار الاجتماعي والأسري. إضافة إلى ذلك، تبين أن قلة الفرص الوظيفية في المناطق الفقيرة تساهم في زيادة معدلات الجريمة في هذه المناطق. وبذلك، يمكن استنتاج أن البطالة تُعتبر من المحفزات الرئيسية التي تُسهم في تعزيز السلوك الإجرامي، لا سيما في المجتمعات ذات الفقر المرتفع.

أما من الناحية الاجتماعية، فإن البطالة كما بينت الدراسة تؤدي إلى تفشي القيم السلبية مثل العنف والانحراف، مما يزيد من تأجيج التوترات الاجتماعية. كما أن البطالة تسبب في تقليل الفرص المستقبلية للأفراد، ما يعزز

الإحساس بالعزلة وفقدان الأمل. وفي ضوء هذه النتائج، يُلاحظ أن البطالة تؤثر ليس فقط على الأفراد الذين يعانون منها، بل تمتد تأثيراتها إلى المجتمع ككل من خلال زيادة الجرائم والعنف في المجتمع. بالتالي، فإن معالجة مشكلة البطالة تتطلب استراتيجيات شاملة تشمل توفير فرص العمل والتدريب المهني، لتحسين الاستقرار النفسي والاجتماعي وبالتالي تقليل معدلات الجريمة في المجتمعات.

اتفقت هذه النتيجة نتيجة بعض مع الدراسات السابقة في أن البطالة تعتبر من العوامل المحورية التي تساهم في زيادة معدلات الجريمة، كما أظهرت نتائج الدراسة الأردنية أن البطالة تؤدي إلى زيادة الشعور باليأس والإحباط، مما يرفع احتمالية ارتكاب الجرائم مثل السرقة والعنف. هذا يتماشى مع ما ذكرته دراسة "Andresen" (2024) التي أكدت على أن البطالة تسهم في تعزيز الفرص الإجرامية بسبب انخفاض فرص العمل، مما يزيد من الدافع نحو ارتكاب الجرائم الاقتصادية. كذلك، أظهرت دراسة "Schleimer et al." (2022) العلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة والزيادة في الجرائم العنيفة، مثل القتل والعنف باستخدام الأسلحة النارية، وهو ما يتوافق مع النتائج التي أظهرتها الدراسة الأردنية من تزايد الجرائم في المجتمعات التي تعاني من البطالة.

بينما اختلفت نتائج الدراسة الحالية في بعض النقاط مع الدراسات السابقة في طريقة التفاعل مع البطالة وتأثيرها على الجريمة. ففي حين أن معظم الدراسات السابقة، مثل دراسة(2022) "Schleimer et al." ، تشير إلى أن البطالة تساهم بشكل خاص في زيادة الجرائم العنيفة، إلا أن الدراسة الأردنية ركزت أكثر على الجرائم الاقتصادية والنزاعات الأسرية كأثر رئيسي للبطالة. كما أن دراسة الخريشة (2021) أظهرت أن البطالة تؤدي إلى مشاعر العجز واليأس، ولكنها لم تُشر إلى تأثر النزلاء بشكل كبير بالعوامل الاجتماعية مثل الانتماء المجتمعي والتأهيل بعد السجن. وبالتالي، يبدو أن تأثير البطالة في المجتمع الأردني قد يمتد إلى مجالات أخرى مثل التفكك الأسري والعنف الأسري بشكل أكثر وضوحًا مما ورد في الدراسات السابقة.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية (a =0.05) في استجابات عينة الدراسة لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهمتعزى لمتغيرات (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي ، الظروف الاجتماعية)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهمتعزى لمتغيرات (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي ، الظروف الاجتماعية) والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول(4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهمتعزى لمتغيرات (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي، الظروف الاجتماعية)

المتغير		المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	العدد
العمر	25-20	4.35	0.493	55
	30-26	4.25	0.527	139
	أكثر من ثلاثين	4.38	0.474	149
مستوى البطالة قبل السجن	عاطل عن العمل تماماً	4.40	0.523	198
	يعمل بشكل متقطع	4.25	0.438	95
	يعمل	4.07	0.574	50
المستوى التعليمي	غير متعلم	4.01	0.381	185
	أقل من ثانوية عامة	4.69	0.489	124
	بكالوريوس فأعلى	4.21	0.522	34
نوع السلوك الإجرامي	إعتداء مالي	4.37	0.535	198
	اعتداء جسدي	4.29	0.4916	145
الظروف الاجتماعية	متزوج	4.46	0.541	53
	اعزب	4.25	0.425	185
	مطلق	4.35	0.574	105

يبين الجدول (4) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم تعزى لمتغيرات (العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي ، الظروف الاجتماعية) ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية وتم استخدام تحليل التباين الخماسي جدول (5).

جدول (5) : تحليل التباين الخماسي لأثر العمر، مستوى البطالة قبل السجن، المستوى التعليمي، نوع السلوك الإجرامي ، الظروف الاجتماعية على لأثر البطالة على ارتكاب الجريمة لدى عينة من نزلاء مراكز الإصلاح الأردنية من وجهة نظرهم.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية	مُربع إيتا
العمر	0.919	1	0.919	.186	*0.041	0.011
مستوى البطالة قبل السجن	4.152	1	4.152	18.920	*0.000	0.046
المستوى التعليمي	10.234	1	5.117	23.316	*0.000	0.106
نوع السلوك الإجرامي	0.033	1	5.033	14.150	*0.000	0.068

الظروف الاجتماعية	4.152	1	4.152	12.211	*0.000	0.054
الخطأ	86.245	340	0.219			
الكلي	7425.922	342				

يتبين من الجدول (5) الآتي:

- وجود عدم فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير العمر .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير مستوى البطالة قبل السجن لصالح عاطل عن العمل تمامًا يليه يعمل بشكل متقطع.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح أقل من ثانوية عامة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير نوع السلوك الإجرامي لصالح اعتداء مادي.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير الظروف الاجتماعية لصالح متزوج ويليها مطلق.

يمكن مناقشة نتائج السؤال الثاني كالآتي:

- **العمر:** أظهرت النتائج أنه لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تتعلق بتأثير البطالة على ارتكاب الجريمة بناءً على العمر، حيث كانت التأثيرات مشابهة للفئات العمرية المختلفة (من 20-25، 26-30، وأكثر من 30). يمكن تفسير هذه النتيجة على أن البطالة تُعد عاملاً يؤثر على الجميع بغض النظر عن العمر، بحيث يشعر جميع الأفراد بنفس الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي ترافق البطالة. وبذلك، قد يؤدي غياب الفرص الاقتصادية إلى نتائج متشابهة في سلوك الأفراد، سواء كانوا شبابًا في أوائل العشرينات أو أكبر سناً. من جانب آخر، يمكن أن تكون الفئات العمرية المختلفة قد جربت أنواعًا مختلفة من البطالة، مثل البطالة المبكرة أو البطالة على المدى الطويل، ولكن تأثير البطالة على سلوكهم كان متشابهاً بشكل عام.
- **مستوى البطالة قبل السجن:** أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية قوية بين الأفراد الذين كانوا عاطلين عن العمل تمامًا قبل السجن وأولئك الذين كانوا يعملون بشكل متقطع أو بانتظام. أظهر العاطلون عن العمل تمامًا تفاعلًا أكبر مع البطالة فيما يتعلق بالسلوك الإجرامي. هذه النتيجة تتماشى مع العديد من النظريات التي أشار إليها عباس (2018) التي ربطت بين البطالة التامة وارتفاع معدلات الجريمة، حيث أن العاطلين عن العمل يشعرون بالإحباط الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن يقودهم إلى اتخاذ قرارات غير قانونية كطريقة للتعامل مع الضغوط. العاطلون عن العمل قد يعانون من شعور عميق بالعجز، مما يعزز احتمال اللجوء إلى الجريمة كوسيلة لتلبية احتياجاتهم.
- **المستوى التعليمي:** أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بناءً على مستوى التعليم، حيث تبين أن الأفراد ذوي التعليم الأقل (أقل من ثانوية عامة) كانوا أكثر عرضة للاعتقاد بأن

البطالة تؤدي إلى الجريمة. وهذا يتفق مع العديد من الأبحاث التي أظهرت أن انخفاض مستوى التعليم يرتبط بزيادة معدلات البطالة والاتجاه نحو السلوك الإجرامي. الأشخاص الأقل تعليمًا قد يواجهون صعوبة أكبر في الحصول على وظائف مستقرة، مما يؤدي إلى تزايد مشاعر الإحباط والشعور بالعجز، وهو ما قد يدفعهم نحو خيارات غير قانونية للحصول على المال أو الدعم. كما أن انخفاض التعليم يمكن أن يحد من فرص التعلم والتطور الشخصي، مما يزيد من احتمالية اللجوء للجريمة.

- **نوع السلوك الإجرامي:** في هذه الدراسة، لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بناءً على نوع السلوك الإجرامي (إعتداء مالي مقابل إعتداء جسدي). هذا يشير إلى أن البطالة تؤثر على الأفراد بشكل مماثل بغض النظر عن نوع الجريمة التي ارتكبوها. من الممكن أن يكون تأثير البطالة على الجريمة مرتبطًا بالضغط الاجتماعي والنفسي الناتج عن غياب الفرص الاقتصادية، وهو ما قد يدفع الأفراد نحو أنواع متعددة من الجرائم، سواء كانت مالية أو جسدية. هذا يعكس أن البطالة قد تعمل كدافع عام يؤثر في كافة أنواع السلوك الإجرامي، وليس في نوع معين من الجرائم فقط.
- **الظروف الاجتماعية:** أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بناءً على الحالة الاجتماعية (متزوج، أعزب، مطلق). يمكن تفسير هذه النتيجة بأن البطالة لها تأثير قوي على الأفراد بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية. على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تشير إلى أن الأشخاص المتزوجين قد يكون لديهم دافع أكبر للابتعاد عن السلوك الإجرامي بسبب المسؤوليات الأسرية، إلا أن هذه الدراسة تشير إلى أن البطالة تظل العامل الأكثر تأثيرًا على الأفراد في مراكز الإصلاح، حتى لو كانت الحالة الاجتماعية مختلفة. البطالة تخلق حالة من الإحباط الذي قد يؤثر على الجميع بغض النظر عن الحالة الاجتماعية.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع بعض نتائج الدراسات السابقة، خاصة دراسة العنزي (2016)، التي خلصت إلى أن البطالة تؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الأردني، بما في ذلك الجرائم والسلوكيات المنحرفة. أظهرت دراسة العنزي أن البطالة تؤثر على الأفراد في عدة مستويات: على مستوى الفرد، الأسرة، والمجتمع، مما يؤدي إلى تفشي السرقات والعنف الاجتماعي. كما أكدت الدراسة الحالية أن العاطلين عن العمل تمامًا كانوا الأكثر تأثراً، وارتبطت البطالة بالجريمة بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى مثل أولئك الذين كانوا يعملون بشكل متقطع. هذا يشير إلى تطابق بين نتائج الدراسة الحالية ودراسة العنزي التي ربطت البطالة بزيادة الجرائم والسلوكيات المنحرفة في المجتمع، مما يعزز الفرضية القائلة بأن البطالة تشكل عاملاً مهماً في تفشي الجريمة في المجتمعات المختلفة.

ومع ذلك، اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة(2021) Lundqvist ، التي وجدت تأثيرًا ضعيفًا للبطالة على الجرائم العنيفة وغياب تأثير للبطالة على جرائم الممتلكات في السويد. بينما أشارت دراسة Lundqvistإلى أن البطالة قد لا تكون العامل الرئيسي الذي يفسر التباين في معدلات الجريمة، كانت الدراسة الحالية قد أظهرت تأثيرًا واضحًا للبطالة على ارتكاب الجرائم، لا سيما بين الأفراد العاطلين عن العمل تمامًا. كما أن تأثير البطالة في دراسة Lundqvist كان أقل وضوحًا فيما يتعلق بالجريمة بشكل عام، في حين أن الدراسة الحالية وجدت أن البطالة تؤدي إلى تغيرات ملحوظة في سلوكيات النزلاء داخل

مراكز الإصـلاح الأردنية، وهي نتيجة تدعم فرضـية العلاقة المباشـرة بين البطالة وزيادة الجريمة. هذا يعكس اختلافًا في السـياقات الثقافية والاجتماعية بين السـويد والأردن، وهو ما قد يفسـر الفروق في نتائج الدراستين.

التوصيات:

1. تعميق تحليل العلاقة بين البطالة والجريمة في مناطق متعددة **:**يلاحظ أن الدراســة ركزت على عينة من نزلاء مراكز الإصـلاح الأردنية فقط، لذا من المهم توسيع نطاق الدراسـة ليشـمل مناطق وطبقات اجتماعية متنوعة خارج مراكز الإصلاح. من شأن ذلك تقديم صورة أكثر شمولية حول تأثير البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني بشكل عام.
2. إجراء دراســات طويلة المدى لفحص تأثير البطالة على الجريمة**:** يمكن أن توفر الدراســات الطولية التي تتابع تأثير البطالة على الجريمة على مدار فترات زمنية طويلة نتائج أكثر دقة، حيث يختلف تأثير البطالة مع مرور الوقت وقد تتغير أنماط الجريمة بشكل تدريجي.
3. فحص تأثير البطالة في فئات عمرية أصغر**:** بالرغم من وجود تباين في نتائج الدراسة بالنسبة للفئات العمرية المختلفة، يمكن التركيز أكثر على فئة الشــباب، التي قد تكون أكثر عرضــة للتأثر بالبطالة. يجب فهم كيف يمكن أن تتداخل العوامل الأخرى مثل التعليم والتدريب المهني مع البطالة في تشــكيل أنماط الجريمة.
4. اسـتكشـاف دور العوامل الاجتماعية والنفسـية**:** من المفيد تحليل تأثير العوامل الاجتماعية والنفسـية الأخرى التي قد ترتبط بالبطالة مثل الشعور بالاستبعاد الاجتماعي، وصعوبات التكيف النفسي. يمكن أن يكون لهذه العوامل تأثير قوي على زيادة السلوكيات المنحرفة أو الإجرامية.
5. تقييم تأثير البرامج الحكومية لمكافحة البطالة على تقليل الجريمة**:** من الضروري إجراء دراسات تقيم تأثير السـياســات الحكومية المتعلقة بتوفير فرص العمل وخلق البرامج التدريبية على تقليل معدلات البطالة والجريمة. ستساهم هذه الدراسات في تحديد الإجراءات الأكثر فاعلية لمعالجة البطالة وأثرها على الجريمة في المجتمع.

دراسات مستقبلية:

1. **أثر البطالة على الجريمة في المجتمعات الريفية:** إجراء دراسـة تسـتهدف المجتمعات الريفية التي قد تتأثر بشــكل مختلف بالبطالة مقارنة بالمناطق الحضــرية، خاصــة في ظل قلة الفرص الاقتصــادية والتدريبية في هذه المناطق.
2. **مقارنة بين تأثير البطالة على الجريمة في الدول العربية والدول الأوروبية:** من المفيد دراســة تأثير البطالة على الجريمة في دول ذات أنظمة اقتصــادية واجتماعية مختلفة مثل الدول العربية مقارنة بالدول الأوروبية، لتحديد العوامل الثقافية والاجتماعية التي قد تؤثر على هذه العلاقة.
3. **دراسـة تأثير البطالة على الجريمة عبر أجيال مختلفة:** دراسـة تأثير البطالة على الجريمة عبر أجيال مختلفة داخل نفس المجتمع قد تســاهم في فهم كيفية تغير هذه العلاقة مع الزمن، وكيف يؤثر الوضــع الاقتصادي على الأجيال الجديدة.

4. **دراسة دور التعليم والتدريب المهني في الحد من البطالة والجريمة:** إجراء دراسة تهدف إلى قياس تأثير برامج التعليم والتدريب المهني على تقليص معدلات البطالة وتوفير الفرص للشباب لتجنب الوقوع في أنماط سلوكية منحرفة أو إجرامية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

بدر، عائشة (2018). *معضلة البطالة*. دار العلا للنشر والتوزيع.

الخريشة، سارة. (2021). *البطالة وأثرها على الجريمة في الأردن (رسالة ماجستير)*. جامعة مؤتة، كلية الدراسات العليا، الكرك، الأردن.

الزروق، نجاة. (2020). *البطالة وعلاقتها بالجريمة: دراسة ميدانية عن الشباب النزلاء بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصراتة* (رسالة ماجستير). جامعة التحدي، كلية الآداب والتربية، سرت، ليبيا.

سيد، أحمد (2020). *مشكلة البطالة ومواجهتها فى الوطن العربي*. مكتبة الأنجلو المصرية

صديق، محمد (2022). *البطالة- تشخيص أزمة ومحاولة علاج ... رؤية تاصيلية*. دار ورد للنشر والتوزيع

عامر، طارق (2019). *ظاهرة البطالة*. دار اليازوري ناشرون وموزعون.

عباس، منال (2018). *الأنحراف والجريمة في عالم متغير*. (ج3)، دار المعرفة الجامعية.

عبدالكريم، أحمد(2021). العلاقة بين البطالة والجريمة في ليبيا. *مجلة الآداب، 34(1)*، 229-209. https://doi.org/10.33948/1300-034-001-011

العنزي، دهام. (2016). *أثر البطالة على الجريمة في المجتمع الأردني*. (رسالة ماجستير). جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الكرك، الأردن.

القريشي، عني (2022). علم الجريمة. دار صفاء للنشر والتوزيع.

الهوارنة، معمر (2019). سيكولوجية الإنحراف والجريمة. دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Agnew, R., & Brezina, T. (2019). General strain theory. In M. D. Krohn, N. Hendrix, G. P. Hall, & A. J. Lizotte (Eds.), Handbook on crime and deviance (pp. 145–160). *Handbooks of Sociology and Social Research. Springer International Publishing*. https://doi.org/10.1007/978-3-030-20779-3_8

Andresen, M. A. (2024). Unemployment, GDP, and crime: The importance of multiple measurements of the economy. *Canadian Journal of Criminology and Criminal Justice, 57(1),* 35–58. https://doi.org/10.3498/CJCCJ.2022.E37

Bindler, A. (2016). Still unemployed, what next? Crime and unemployment duration. Working Papers in Economics, 660. *University of Gothenburg, Department of Economics*. https://doi.org/10.2139/ssrn.2773142

Blanchflower, D. G., & Oswald, A. J. (2024). Crime and unemployment. *The Economic Journal, 114*(497), 564–586. https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2004.00242.x

Brottsförebyggande rådet. (2020). Brottslighet bland personer födda i Sverige och i utlandet. Brå.
Chamberlin, V. (2020). Without reliable funding, violence prevention programs are at risk. WAMU 88.5 *American University Radio. Retrieved from* https://wamu.org/story/20/08/31/without-reliable-funding-violence-prevention-programs-are-at-risk/
Kawachi, I., Kennedy, B. P., & Wilkinson, R. G. (2019). Crime: Social disorganization and relative deprivation. *Social Science & Medicine, 48(6),* 719–731. https://doi.org/10.345/S0277-9536(98)00400-6
Levitt, S. D. (2020). The impact of unemployment on crime rates. The Quarterly Journal of Economics, 112(1), 317–343. https://doi.org/10.1162/003355397555150
Lundqvist, F. (2021). Unemployment and crime (Master's thesis). Södertörn University, School of Social Sciences, Spring Term.
Sampson, R. J., & Laub, J. H. (2022). Crime and deviance over the life course: The salience of adult social bonds. American Sociological Review, 55(5), 609–627. https://doi.org/10.2307/35679
Schleimer, J. P., Pear, V. A., McCort, C. D., Shev, A. B., De Biasi, A., Tomsich, E., Buggs, S., Laqueur, H. S., & Wintemute, G. J. (2022). Unemployment and crime in US cities during the coronavirus pandemic. *Journal of Urban Health, 99, 82–91*. https://doi.org/[Insert DOI if available]